من 9 إلى 12 أكتوبر في «الريجنسي»

«هومز العقارية» تكشف عن مشروعها الجديد خلال مشاركتها في «معرض العقارات الكويتية والدولية»

حاتم يوسف

اعلنت شركة هومز العقارية مشاركتها في معرض العقارات الكويتية والدولية الحدث العقاري الأكبر والأبرز في الكويت على الإطلاق ومن تنظيم شركة إكسبو سيتي لتنظيم المعارض والمؤتمرات خلال الفترة من 9 إلى 12 اكتوبر في فندق الريجنسي-البدع.

وقال المدير العام في الشركة حاتم يوسف إن الشركة ستطرح إحدى مشاريعها وهو مشروع «درة السلطانة»، والذي يعتبر المشروع الأول من نوعه في المدينة المنورة، وهو الثالث لـ «هومز العقارية» في المملكة العربية السعودية و ذلك في إطار الاستراتيجية التي تعمل بها الشركة والتي تتركز على التوسع باستثماراتها في الأسواق العربية والأوروبية على التوازي في تسويق مشروعات مملوكة للشركة.

وتابع « مشروع درة السلطانة » يتيح للراغبين في التملك في المدينة المنورة لمدة 99 عاما ومجاورة للحرم النبوي الشريف وبتسهيلات في السداد وهو عبارة عن مجمع سكني مغلق ومداخل رئيسية مؤمنة بكاميرات مراقبة على مدار الساعة».

وذكر يوسف أن اهم ما يميز المشروع قربه من الحرم النبوي و يسهل الوصول إليه في جميع الأوقات . والمجمع يقع في موقع متميز حيث يطل على شارع سلطانة السياحي الذي يشتهر بمراكزه التجارية ومطاعمه العالمية بالمدينة المنورة.

بالإضافة الى شبكة المواصلات المحيطة والمعالم الحيوية بالمشروع تجعل منه موقعاً فريداً يسهل الوصول له ومنه لأي وجهة تريدها هذا بالإضافة ان المنطقة تقع ضمن خطة تطويرية حيث المسجد النبوي الشريف ومسجد القبلتين والجامعة الاسلامية وجامعة طيبة.

ومن جهته ذكر يوسف أن مشروع «درة السلطانة» جاهز للتسليم مكتمل المرافق والخدمات. أما عن مساحات الوحدات فتتراوح من استوديوهات 35 م2 ذات الغرفة الواحدة حتى وحدات 275 م2 ذات الخمس غرف .

كما استعرض يوسف المشاريع التي سيتم طرحها في المعرض موضحا انه بعد الإقبال اللافت على مشروع «المنار المكي-Hilton» فإن الشركة مستمرة بطرح وحدات جديدة وباسعار مميزه لتلبية رغبات الجمهور في تملك وحدات مؤثثة بجوار الحرم المكي لمدة 99 عام وتحت إشراف فنادق Hilton العالمية.

وتابع « يقع مشروع «المنار المكي-Hilton» في موقع متميز مقام على ربوة مرتفعة تطل على ساعة الحرم المكي ويتميز بقربه من الحرم حيث يبعد عنه 3 كم / 5 دقائق فقط ويقع داخل حدود الحرم المكي على الدائري الثالث مباشرة بجوار مواقف كدي».

وبين ان «المنار المكي-Hilton» يوفر لنزلائه مستوى عالي من الجودة والرفاهية الفريدة الذي تمتاز به الشقق حيث يستمتع الملاك بالفخامة و الرفاهية بالمداخل المستقلة والردهة الفاخرة وقاعة الاستقبال المتكاملة والخدمات الفندقية المتاحة على مدار الساعة، وهو ما يتيح لهم قدراً لا يُضاهى من الخصوصية والراحة.

وتتميز كل الوحدات بشاشات بلازما في الردهة وغرف النوم الرئيسية، بالإضافة إلى خدمة الأمن و الحراسة على مدار الساعة، وحرصا على راحة الملاك تضم كل الوحدات مطابخ مجهزة بالكامل وغرف طعام مستقلة، كما يمكن للملاك الاستفادة من مواقف السيارات المجانية. وتتراوح المساحات من 28 مترا مربعا للاستديوهات ذات الغرفة الواحدة إلى 149 مترا مربعا للاجنحة ذات الغرفتين.

اما عن مشروع «أبراج الصفوة» بين يوسف بانه اول مشروع يطرح في الكويت بنظام التملك الحر في مكة المكرمة، لافتا إن إطلالته المميزة على ساعة الحرم والتشطيبات الفاخرة وتنوع مساحات الشقق بين 4 غرف و5 غرف وفيلات دوبلكس قد اضافت للمشروع قيمة فريدة جعلت منه مشروع يناسب جميع الشرائح والأذواق. مبيناً بان المشاريع تقع في منطقتي الخالدية والكعكية اللتين تعتبران من ارقى احياء مكة المكرمة، إضافة إلى قربها من طريق إبراهيم الخليل والطريق الدائري الثالث، حيث تبعد عن الحرم 3 كم / 5 دقائق فقط وباسعار تبدا من 16الف دينار كويتي مع باقة من التسهيلات في الدفع.

وعن مشاريع الشركة في تركيا لفت يوسف إلى مشروع «بهشة كنت» في تركيا والمملوك لبلدية اسطنبول يعتبر اضخم مشروع سكني في اسطنبول وهو جاهز للتسليم ومتكامل الخدمات وبضمان من الحكومة التركية مع تسهيلات في السداد لـ 10 سنوات. وتابع» الشركة ستقدم خلال المعرض مشروعها الحصري «بورصة هومز» وهو مشروع سكني متكامل الخدمات في وسط مدينة بورصة الخضراء وتتوافر فيه جميع الخدمات الأمنية والرفاهية بالإضافة الى قرب المشروع من التفريك مما يعطيه إطلالة ساحرة وجميلة على المدينة».

وأشار إلى ان الشركة قرص حصرية للتملك في اكبر مدينة سياحية في إسبانيا «مارينا دور» أكثر من عشرين الف وحدة سكنية مفروشة بالكامل وجاهزة للتملك مع باقة من التسهيلات في الدفع. المدينة متكاملة الخدمات وبها كل احتياجات الأسرة كمحلات ومراكز تسوق ومدينة العاب للاطفال وفنادق 5 نجوم و4 نجوم واكبر جاكوزي وسبا و سونا بالعالم.

التقى الحميضي وأشاد بحرصه على تعزيز الشراكة مع المجتمع المدني

العتل: شرح قوانين وأنظمة التأمينات لأعضاء جمعية المهندسين

العتل و محسني والحسون خلال لقائهم الحميضي والمسؤولين بالتأمينات

التقى رئيس الجمعية المهندس فيصل دويح العتل مدير عام التأمينات الاجتماعية حمد الحميضي ونائب المدير العام للشؤون التأمينية خالد الفضالة ، حيث قام بزيارتهما بمقر التأمينات الإجتماعية ، مع كلا من عضو مجلس الادارة المهندس علي عباس محسني ورئيس لجنة حقوق المهندسين المهندس مشعل الحسون ومقرر اللجنة المهندس عبد الرحمن الرميح. وذكر رئيس جمعية المهندسين الكويتية المهندس فيصل دويح العتل ان اللقاء تناول سبل تفعيل التعاون والشراكة بين الجمعية كمؤسسة مجتمع مدني والتأمينات الاجتماعية ، واتفق على عقد عدد من الندوات من قبل المتخصصين بالتأمينات لشرح قانون التأمينات للمهندسين والتعاون بمجال التدريب.

وأكد العتل أن الجمعية حريصة على أن يكون التعاون مع التأمينات الاجتماعية مثمرا ، مشيرا الى جهودهم القيمة في تعزيز دور المجتمع المدني بالدولة وخاصة جمعية المهندسين الكويتية التي تسعى الى مزيد من التوعية في مختلف المجالات ذات العلاقة بالمهندسين وبالمهنة الهندسية في الدولة.

أول بنك في الكويت يوفر تطبيق إلكتروني لتقديم خدمات استثمارية شخصية

«الخليج» يضع معايير عالمية للفرص الاستثمارية من خلال خدمة «وايز»

«الخليج» يضع معايير عالمية للفرص الاستثمارية

يسر بنك الخليج الإعلان عن إطلاق خدمة «وايز» الاستثمارية الجديدة، وهي خدمة استشارية لإدارة المحافظ لعملاء الخدمة المصرفية المميزة وإدارة الثروات. توفر الخدمة الجديدة للعملاء فرصة تنويع استثماراتهم في الأسواق العالمية بطريقة تضمن لهم الراحة والشفافية والأمان.

وتركز هذه الخدمة الجديدة المرخصة من قبل البنك المركزي وهيئة أسواق المال على كل من الأسهم والسندات، مع تطبيق نهج الاستثمار طويل الأجل في جميع أنحاء العالم، وبطريقة فعالة من حيث التكلفة. توفر خدمة «وايز» محافظ استثمارية متنوعة وفقا للأهداف الاستثمارية الخاصة بكل عميل، وفترة الاستثمار، والمخاطر ذات الصلة، وذلك بالشراكة مع المؤسسات المالية العالمية.

وفي تعليقه على الخدمة الجديدة، قال السيد مشاري شهاب، مساعد مدير عام الخدمة المصرفية المميزة وإدارة الثروات لدى بنك الخليج: «لقد جاءت خدمة «وايز» الاستثمارية الجديدة نتيجة لأبحاث مكثفة تتعلق باحتياجات عملاء الخدمة المصرفية المميزة وإدارة الثروات لدى بنك الخليج. وهي خدمة تعد الأولى من نوعها في الكويت، إذ تمنح عملاء الخدمات المصرفية المميزة إمكانية الاطلاع على الفرص الاستثمارية حول العالم من خلال شريك مصرفي جدير بالثقة ومدير العلاقات المختص لخدمتهم. سوف نتمكن من خلال خدمة «وايز» من تقديم عوائد وتقليل المخاطر من خلال الاستثمار طويل الأجل في محافظ عالمية متنوعة تعكس اداء مؤشرات السوق باقل تكلفة.

وفي معرض حديثه عن خصائص خدمة «وايز» والمميزات التي تمنحها للعملاء، قال السيد طارق الصالح، مساعد مدير عام إدارة الاستثمار في بنك الخليج: «لقد استطاع بنك الخليج من تبسيط عملية الاستثمار من خلال تحديد المخاطر الخاصة بالعمليات الاستثمارية والأهداف الاستثمارية لكل عميل وتقديم سيناريوهات استثمارية مخصصة وتقديم المحفظة الأفضل. وتشمل محفظة «وايز» ما يقارب من الـ 5000 من الأوراق المالية والشركات، الأمر الذي يساعدنا على تقديم خيارات متعددة لعملائنا تناسب احتياجاتهم وتطلعاتهم الاستثمارية حول العالم. وخلال مرحلة إتمام العملية الاستثمارية وطوال مدتها سوف يتولى بنك الخليج متابعة التطورات الخاصة بالمحفظة. وتمنح خدمة «وايز» العملاء إمكانية الاطلاع على المحفظة الاستثمارية في اي وقت وفي أي مكان من خلال الخدمات المصرفية الإلكترونية او تطبيق الهواتف الذكية بشكل يتسم بالسهولة والأمان، وبدون تكلفة، أما بالنسبة لرسوم إدارة المحفظة فهي تدفع سنوياً».

وتتيح خدمة وايز الإستثمارية للعملاء الإختيار من مجموعة من المحافظ وفق الهدف الإستثماري للعملاء وبما يناسب قدرة العملاء على تحمل المخاطر. كما يمكن للعملاء الإطلاع على اداء هذه المحافظ في الفترات السابقة لمساعدتهم في إختيار الإستثمار المناسب. تتكون المحافظ الإستثمارية من الصناديق المتداولة في الأسواق (Exchange Traded Funds) من خلال ابرز شركات الإستثمار العالمية. عملة المحافظ الإستثمارية هي الدولار الأمريكي وتوزع الأرباح او يتم إعادة إستثمارها وفق رغبة العميل. تم تصميم المحافظ لتكون محدودة الضرائب وتوفر السيولة الكافية بحيث يمكن للعملاء التخارج في أي وقت آخذا بعين الإعتبار بأن طبيعة الإستثمار هو على المدى البعيد.

واختتم الصالح بالقول: «يأتي إطلاق محفظة «وايز» الاستثمارية المصممة خصيصا في إطار التزام بنك الخليج بتقديم أعلى مستويات الخدمات المصرفية الفريدة من نوعها وأكثرها ابتكارا على مستوى المنطقة لعملاء الخدمات المصرفية المميزة وإدارة الثروات بما يتماشى مع احتياجاتهم وتطلعاتهم الاستثمارية. لقد حصلت العديد من خدمات البنك ومنتجاته مثل تطبيق الهواتف الذكية وبرنامج مكافآت الخليج وعروض بطاقات الائتمان على جوائز تقديرية على مستوى المنطقة من قبل «اجيان بانكر»، كما تم تسجيل حساب الدانة في موسوعة غينيس للأرقام القياسية باعتباره الحساب الذي يقدم أكبر جائزة نقدية مرتبطة بحساب مصرفي على مستوى العالم. يتطلع بنك الخليج إلى المساهمة في وضع معايير جديدة للخدمات الاستثمارية».

مسجلة خسائر جماعية لمؤشراتها الثلاثة بعد الأداء الجيد الذي قدمته في الأسابيع الماضية

«بيان للاستثمار»: عمليات جني الأرباح لعبت دوراً سلبياً في أداء البورصة الأسبوع الماضي

البورصة وتأثير عمليات جني الأرباح

أنهت بورصة الكويت تعاملات الأسبوع الماضي، الذي اقتصرت تداولاته على أربع جلسات فقط، مسجلة خسائر جماعية لمؤشراتها الثلاثة، فبعد الأداء الجيد الذي قدمته البورصة في الأسابيع الماضية وارتفاع مؤشراتها إلى مستويات جيدة بدعم من الأسهم القيادية التي حققت بدورها ارتفاعات واضحة على وقع تزايد عمليات الشراء التي استهدفت العديد منها، جاء الدور على عمليات جني الأرباح لتلعب دورها في التأثير سلبا على أداء البورصة وسحب مؤشراتها إلى المنطقة الحمراء؛ إذ شهد السوق خلال الأسبوع المنقضي اتجاه واضح من قبل العديد من المتداولين نحو عمليات البيع بهدف جني ثمار الارتفاعات التي حققتها أسهمهم في الأسابيع القليلة الماضية، وهو الأمر الذي جاء بالتزامن مع إنخفاض معدلات التداول نسبياً مقارنة مع الأسبوع قبل السابق، حيث تراجع إجمالي السيولة النقدية خلال الأسبوع الماضي بنسبة بلغت 38.56% ليصل إلى 103.06 مليون دينار كويتي مقابل 167.74 مليون دينار كويتي في الأسبوع الذي سبقه، فيما بلغ إجمالي عدد الأسهم المتداولة خلال الأسبوع السابق حوالي 617.31 مليون سهم، مقابل 695.72 مليون سهم في الأسبوع قبله، أي بنسبة تراجع بلغت 11.27%.

هذا وفقدت بورصة الكويت أكثر من 130 مليون دينار كويتي من قيمتها الرأسمالية خلال الأسبوع الماضي، وذلك بعد أن وصلت مع نهايته إلى حوالي 29.35 مليار دينار كويتي بانخفاض نسبته 0.45% عن مستواها في الأسبوع قبل السابق والذي بلغ 29.48 مليار دينار كويتي؛ فيما تقلصت مكاسب القيمة الرأسمالية للسوق منذ بداية العام الجاري لتصل إلى حوالي 3.94 مليار دينار كويتي بنمو نسبته 15.51% بالمقارنة مع قيمتها في نهاية عام 2016، والتي بلغت آنذاك 25.41 مليار د.ك. (ملاحظة: يتم احتساب القيمة الرأسمالية للشركات المدرجة في السوق الرسمي على أساس متوسط عدد الأسهم القائمة بحسب آخر بيانات مالية رسمية متوفرة). على الصعيد الاقتصادي، أعلنت وكالة «موديز» للتصنيف الائتماني خلال الأسبوع الماضي عن تثبيت التصنيف الائتماني لدولة الكويت عند المرتبة (AA2) مع نظرة مستقبلية مستقرة، مرجعة ذلك إلى عدة عوامل إيجابية تحظى بها الدولة أهمها القدرة الكبيرة على امتصاص صدمة تراجع أسعار النفط، والمستويات المرتفعة لنصيب دخل الفرد. وذكرت الوكالة أن التصنيف الإئتماني للكويت جاء مدعوما بالمالية العامة القوية، مقدرة حجم الموجودات الأجنبية التي تديرها الهيئة العامة للاستثمار بنحو 550% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يغطي ما يقرب من 29 مرة إجمالي الدين الحكومي القائم في عام 2016. ومع ذلك أوضحت الوكالة أن تحديات التصنيف الائتماني للكويت تتلخص في الاعتماد الكبير جدا على قطاع النفط وضعف مؤشرات الحوكمة بالمقارنة مع نظرائها ذوي التصنيف الائتماني المرتفع، مؤكدة أن الاعتماد شبه الكلي على النفط أدى إلى تقلبات واسعة في الأداء الاقتصادي للدولة، موضحة أن احتياطيات النفط والغاز لدى الكويت ستكفي لنحو 88 عاما.

وعلى الرغم من أن تثبيت التصنيف الائتماني للكويت يعد أمرا إيجابيا من حيث الشكل، إلا أن المضمون لم يكن كذلك، إذ لم يستند التصنيف الائتماني المرتفع للكويت على قوة اقتصادها أو جاذبيته، إنما جاء نتيجة ارتفاع حجم الأصول المالية التي تحصلت عليها الدولة من خلال بيعها مورد طبيعي سينضب آجلا أو عاجلا وتتسم أسعاره بالتقلب، خاصة إذا ما علمنا أن العالم يسعى حاليا إلى إيجاد مصادر طاقة بديلة تحل محل النفط، الأمر الذي قد يهدد عرش هذه السلعة الحيوية ويجعل منها سلعة ثانوية وليست أساسية، مما سيدفع معه الاقتصاد الكويتي، إذا ما استمر على الاعتماد شبه الكلي على إيرادات النفط، إلى المزيد من التخلف ووضع التصنيف الائتماني للدولة على المحك. إن الكثير من الآمال معقودة على قدرة الدولة على الاتجاه نحو تنويع مصادر الدخل في السنوات القادمة وتطوير الاقتصاد الوطني من خلال استغلال الفوائض المالية التي كانت تحققها الدولة في إعادة هيكلة الاقتصاد، مما سيساهم في حفاظ الكويت على جدارتها الائتمانية في المستقبل.

وبالعودة إلى أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي، الذي اقتصرت تداولاته على أربع جلسات فقط، فلم تتمكن البورصة من مواصلة رحلة الصعود التي استمرت أربعة أسابيع متتالية، إذ أنهت مؤشراتها الثلاثة تداولات الأسبوع المنقضي مسجلة خسائر متباينة على إثر الضغوط البيعية وعمليات جني الأرباح التي كانت حاضرة في معظم الجلسات اليومية من الأسبوع، والتي شملت العديد من الأسهم القيادية والصغيرة أيضا، لاسيما الأسهم التي حققت ارتفاعات متفاوتة في الأسابيع السابقة. وعلى صعيد التداولات اليومية، فقد شهدت بورصة الكويت في أولى جلسات الأسبوع المنقضي تباين أداء مؤشراتها الثلاثة، وسط انخفاض نشاط التداول سواء من حيث الكمية أو القيمة، لاسيما الأخيرة التي تراجعت بنهاية الجلسة بنسبة بلغت 34%؛ وانهى المؤشر السعري تداولات الجلسة مسجلا خسارة محدودة نتيجة الضغوط البيعية التي استهدفت بعض الأسهم الصغيرة الخاملة، فيما تمكن المؤشرين الوزني وكويت 15 من تحقيق الارتفاع بدعم من الأداء الإيجابي الذي قدمته بعض الأسهم القيادية. هذا وشهدت الجلسة التالية تراجع مؤشرات السوق الثلاثة وإغلاقها في المنطقة الحمراء، وذلك على إثر تعرض العديد من الأسهم القيادية والصغيرة إلى عمليات جني أرباح بعد الأداء الجيد الذي شهدته في الجلسات السابقة، وهو ما جاء بالتزامن مع استمرار انخفاض السيولة النقدية للسوق والتي تراجعت باكثر من 25% بالمقارنة مع جلسة بداية الأسبوع.

اما جلسة منتصف الأسبوع، فقد شهدت عودة مؤشرات السوق الثلاثة إلى التباين مجددا، إذ تمكن المؤشر السعري من تحقيق ارتفاعاً محدوداً بدعم من التداولات الإيجابية التي شهدها السوق في اللحظات الأخيرة من عمر الجلسة، فيما دفعت الضغوط البيعية المستمرة على بعض الأسهم القيادية بهدف جني الأرباح المؤشرين الوزني وكويت 15 إلى إنهاء تداولات الجلسة في المنطقة الحمراء. هذا وشهدت البورصة في الجلسة الأخيرة من الأسبوع موجة بيع عنيفة شملت العديد من الأسهم وعلى رأسها الأسهم القيادية، ما أدى إلى فقدان مؤشراتها الوزنية لكل مكاسبها الأسبوعية، وفاقم من خسائر المؤشر السعري، لتنهي البورصة بذلك تعاملاتها الأسبوعية على تراجع شمل جميع مؤشراتها. وأقفل المؤشر السعري مع نهاية الأسبوع الماضي عند مستوى 6,849.11 نقطة، مسجلا تراجعا نسبته 0.94% عن مستوى إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي، فيما سجل المؤشر الوزني تراجعا نسبته 0.50% بعد أن أغلق عند مستوى 439.13 نقطة، وأقفل مؤشر كويت 15 عند مستوى 1,021.60 نقطة بانخفاض نسبته 0.53% عن إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي، أما على صعيد الأداء السنوي لمؤشرات السوق الثلاثة، فمع نهاية الأسبوع الماضي سجل المؤشر السعري ارتفاعا عن مستوى إغلاقه في نهاية العام المنقضي بنسبة بلغت 19.15%، بينما بلغت نسبة نمو المؤشر الوزني منذ بداية العام الجاري 15.53%، ووصلت نسبة مكاسب مؤشر كويت 15 إلى 15.43%، مقارنة مع مستوى إغلاقه في نهاية 2016.

«الدولي» يعيّن أجاي توماس في منصب مدير عام إدارة الرقابة المالية والتخطيط

أعلن بنك الكويت الدولي مؤخراً عن حصوله على موافقة بنك الكويت المركزي على تعيين السيد أجاي توماس في منصب مدير عام إدارة الرقابة المالية والتخطيط، بعد أن كان يشغل سابقاً منصب مدير أول والمدير العام بالوكالة لإدارة الرقابة المالية والتخطيط. السيد توماس محاسب ومدقق نظم معلومات معتمد، وهو يتمتع بما يقارب من 20 عاماً من الخبرة في مجال التدقيق المالي فضلاً عن توليه العديد من المهام في مختلف المجالات.

وفي تصريحه، أشاد الدولي بقدرات توماس المهنية وخبرته الواسعة، مؤكدا أن تعيينه في هذه الوظيفة جاء تقديراً لأدائه المتميز وجهوده المخلصة منذ انضمامه إلى الإدارة في البنك عام 2014. ومن المقرر أن يتولى توماس في منصبه الجديد قيادة أنشطة الرقابة المالية والتخطيط.